إشكاليات التنمية المستدامة وأبعادها في ليبيا

د. محمد رمضان احفيظة
كلية الآداب بالزاوية – جامعة الزاوية

المقدمة:

نتيجة للتطورات المتلاحقة والمستمرة التي مرَّ بها مفهوم التنمية، وتعدد القضايا التي تواجه المجتمعات البشرية، تم اقتراح التنمية المستدامة عام 1987م، كفلسفة ابتكارية توفر منهجية تحظى باتفاق المجتمع الدولي، وما يقترح معالجة أوجه القصور التي شابت التفكير في السياسات ونماذج التنمية من خلال تقديم تفسير منطقي للقضايا التي تهدِّد المجتمعات البشرية، حيث أصبحت التنمية المستدامة مكانة بارزة على المستوى الدولي منذ التسعينيات، وأحد أهم متطلَّبات الحكومات، وشرطًا أساسيًا لتحقيق التوزيع العادل لعوائد التنمية والثروة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، ازدادت الأهمية إلى حد إنشاء هيئات خاصة مستقلة لتعزيز التنمية المستدامة من جميع الجوانب، سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى مؤسسية، ونتيجة لتوسع هذا المفهوم كان من الضروري أنْ توحَّد المؤسسات المعنية المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، وبالتالي أكد تقرير التنمية البشرية الصادر في عام1995 أنَّ التنمية المستدامة تسعى إلى ضمان عدم تعرض الأجيال القادمة للأذى؛ بسبب نضوب الموارد الطبيعية أو تلوث البيئة، أو بسبب الدَّين العام، الذي تتحمل الأجيال القادمة أعبائه، أو بسبب اللامبالاة بتنمية الموارد البشرية مَّما يخلق ظروفًا صعبة في المستقبل؛ نتيجة للظروف الحالية، حيث أصبح تحقيق التنمية المستدامة مطلبًا عالميًا يدعوا إليه الجميع بعد أنْ شهد العالم مؤخرًا العديد من الاختلالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تهدد استمرارية العديد من الاقتصاديين السياسيين والمفكرين الذين يعتقدون أنَّ التنمية المستدامة هي الأداة الفعَّالة لعلاج هذه الاختلالات وتجنيب العالم التداعيات السلبية التي نتجت عن ذلك، انطلاقاً من تطبيق نموذج

التنمية التقليدي خلال العقود الماضية، ويعتقدون أنَّه من واجب جميع الدول والمؤسسات والجهات المختلفة القيام بدور فاعل في تحقيق التنمية المستدامة.

تزداد أهمية التنمية المستدامة في الدول النامية التي تسعى جاهدة لتأمين النمو لاقتصادها ورفاهية مجتمعها على حد سواء، وليبيا من تلك الدول التي تواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التحديات البيئية، وبالتالي يجب دمج البعد البيئي في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأخذ التنمية في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.

أولاً: مشكلة الدراسة

تعد ليبيا من دول العالم الثالث (النامية) التي تسعى للنهوض باقتصادها من أجل التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة والخروج من أزماتها المتعددة، فهي مهمة صعبة دون توافر استراتيجيات وسياسات تنموية لتحقيق كل أهدافها، حيث ركزت سياسات التنمية السابقة على الجوانب الاقتصادية والمالية وراهنت عليها لرفع مستوى رفاهية الإنسان، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة، وتجاهل الدور الذي تلعبه البيئة كوسيط في تنفيذ مثل هذه السياسات، ممَّا أدى في الواقع إلى جعل الإنسانية واعية أو تتعارض بغير وعي مع النتائج التي أثرت سلبًا على كل منجزات الإنسان في التقدم والرفاهية.

في الواقع لم تتحقق أي تنمية اقتصادية حقيقية بالطريقة المأمولة، والتي كفلت معدلات نمو عالية ومستقرة للجميع، ولم تتحقق أي تنمية بشرية تضمن حياة كريمة للإنسانية خالية من الأمراض والأمية والفقر والبطالة.

وتظهر توقعات البيئة العالمية إذا استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديموغرافي والاقتصادي والاستهلاكي، فسوف تزداد الضغوط على البيئة الطبيعية، وستختفي جميع المكاسب التي حققتها البشرية لقرون، وعلامات التدمير الذاتي للمؤسسات سوف تنبثق من بقاء واستمرارية الجنس البشري.

تظل التصورات السابقة للتطور غير مكتملة وغامضة ، لأن التنمية ليست عملية ميكانيكيةبل هي قبل كل شيء إرادة ورؤية واستراتيجية اقتصادية واجتماعية، وبيئية متعددة الأبعاد يكون فيها الإنسان هدفه والأداة المبرمجة والتنفيذية.

وهنا تكمن مشكلة الدراسة في عدم التوافق بين أهداف التنمية المستدامة وكيفية تنفيذها على أرض الواقع، فالتنمية المستدامة هدف أساسي تسعى إليه جميع الدول، لذا فالبحث عن المتطلَّبات اللازمة لتحقيق أهدافها من خلال الاستثمار فيها هو الدعامة الأساسية لركائزها، لأنَّها تسهم في توفير فرص العمل وزيادة حصتها من دخل الفرد بالإضافة إلى المساهمة الفعالة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والتي سيكون لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبناءً على ما تقدم تحاول هذه الدراسة الوصول إلى إجابة واضحة على السؤال الرئيسي التالي: ما هي مشاكل التنمية المستدامة؟ وما أبعادها؟

ثانياً: أهمية الدراسة

1- إبراز السياسات المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مشاريع تنموية تركز على التنمية المستدامة.

2- تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي يعلقها على مفهوم التنمية المستدامة كنموذج تنموي حديث.

3- تحليل مفهوم النمو والتنمية المستدامين، وعرضه بطريقة مبسطة، بالإضافة إلى أنَّه ضروري للدول النامية لتقليص الفجوة الاقتصادية والفنية مع الدول المتقدمة.

4- معرفة كل التحديات التي تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا من خلال اقتراح الحلول التي يجب اتخاذها للتغلب على هذه التحديات.

5- العمل على دفع عجلة التنمية في المجتمع الليبي من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية بما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وتحسين مستوى الدخل وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

ثالثاً: أهداف الدراسة

1-التعرُّف على ماهية التنمية المستدامة.

2-التعرُّف على أبعاد التنمية المستدامة.

3-التعرُّف على إشكاليات التنمية المستدامة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

1- ما المقصود بماهية التنمية المستدامة؟

2- ما أبعاد التنمية المستدامة؟

3-ما إشكاليات التنمية المستدامة؟

خامساً: منهج الدراسة

لإنجاز هذه الدراسة سيتم استخدام المنهج الوصفي للوقوف على مفاهيم التنمية المستدامة و إشكالياتها وأبعادها.

سادساً: مفاهيم الدراسة

1- **الإشكاليات:** هي المعوقات أو الصعوبات التي تحول دون تطبيق التنمية المستدامة على أرض الواقع.

2- **التنمية:** لقد ارتكزت النظرة التقليدية للتنمية على تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الإمكانيات والهياكل لصالح المجتمعات والأفراد في الوقت الراهن دون الأخذ بعين الاعتبار الأجيال المستقبلية ولا الجوانب البيئية، الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية اقترن باسم التنمية المستدامة[1].

وتعرف أيضا: بأنَّها التربية الشعبية هدفها تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي من خلال مشاركة إيجابية شعبية واسعة النطاق من جانب سكانه[2].

3- **التنمية المستدامة:** تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية[3].

وتعرف أيضاً بأنَّها: الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، وذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي، وإلى معدَّلات التزايد السكاني، ورغم الاهتمامات بالمجالات الأخرى كالصحة والتعليم، إلا أنَّ النظرة الغالبة كانت اقتصادية، بمعنى أنَّها كانت تركز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات، أي أنَّ التنمية ليست سوى مرادفا للنمو الاقتصادي السريع[4].

ولتحقيق الأهداف سالفة الذكر قسمت بحثي إلى النقاط التالية:

أولاً: ماهية التنمية المستدامة

التنمية مفهوم حديث، وبالتالي فهي تختلف عن النمو الذي هو جزء من عملية التنمية الشاملة، إذا كان النمو يشير إلى التقدم والتطور الذي غالبًا ما يكون موجودًا في غياب التنمية؛ لأنَّه يعبر عن زيادة كمية، فالتطور بمعناه الأصلي هو التطور النوعي والكمي، وينتج النمو من تخطيط وتنفيذ السلطات العامة على عكس التنمية التي تتميز بكونها عملية حضارية تتطلب مشاركة الجميع من دوائر المصالح المختلفة والمواطنين من تنوع طبقاتهم، مع تكامل المجال ككل في برامج التنمية، لا يوجد مكان لخطاب أو عمل إقصائي على أساس مبدأ الموقف والهامش، ومن تم فالتنمية هي دعوة ملحة للعدالة الاجتماعية والمكانية، ممَّا يعني أنَّها شكل من أشكال الديمقراطية، و علامة بارزة على وجودها أو عدم وجودها[5].

في المنظمات الدولية تم اقتراح عدة تعريفات لمفهوم التنمية المستدامة، تكمن مشكلة الحديث عن التنمية المستدامة في كثير من الكلمات في قاموس التنمية، في حقيقة أنَّ قوتها تنبع من غموضها، فالتنمية المستدامة تعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين[6].

قدمت التنمية المستدامة تعريفات مختلفة، منها: أنَّها متجددة ومستدامة، ولا تتعارض مع البيئة، وتدعو إلى التفكير النقدي بواقع الحياة ومستقبل الكوكب، ولا تؤدي بمرور الوقت إلى تدهور رأس المال البشري والطبيعي والبيئي[7].

هناك آراء مختلفة حول مفهوم التنمية المستدامة، وهي اتجاهات أو رؤى مستقلة عن بعضها البعض، لكنَّها تتداخل معًا؛ لأنَّها تقدم وجهات نظر مختلفة حول التنمية المستدامة[8].

إذا كان هذا المفهوم يتضمن أبعادًا متعددة ومترابطة فيما بينها، فالتركيز عليها سيحقق تقدمًا في فهم التنمية المستدامة، وفي هذا السياق هناك من يعتقد أنَّنا بحاجة إلى بناء إطار مفاهيمي مناسب، يمكن من خلاله استكشاف فكرة التنمية المستدامة لتحديد ما هو موجود في الأبعاد المتعددة للمفهوم[9].

لا شك أنَّ الأهداف الموضوعة لتداعيات التنمية المستدامة تتطلَّب الإلمام بمجالات وأنظمة متعددة، قد يفترض المرء أنَّ الاقتصاد يميل إلى إعطاء أهمية أكبر للأهداف الاقتصادية، وأنَّ علماء البيئة يفضلون البعد البيئي أكثر، في حين أنَّ تقدير المنظرين الاجتماعيين للقضايا الاجتماعية يكون أكبر، وقبل أنْ نتمكَّن من إيجاد توازن بين وجهات النظر المختلفة، فأنَّنا بحاجة إلى فهمها واستكشافها، فكل منها يسمى نظامًا، ولكل منها منطقه الخاص.

مَّما سبق يمكن القول بأنَّه، لا ينبغي اختزال مفهوم التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي سريع، وقد شهدت الدول النامية معدلات نمو في الدخل القومي قريبة مَّما كان يعتد معدلًا مرغوبًا فيه ومع ذلك ظلت مستويات المعيشة دون تحسن، وظلت قطاعات كبيرة من سكانها تعاني من الفقر والجهل والمرض والبطالة.

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

لا تركز التنمية المستدامة على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضًا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إنَّها تنمية مترابطة ومتكاملة ثلاثية الأبعاد، تتمثل في الأبعاد الآتية:

1- البعد الاقتصادي:

تعنى الاستدامة تحقيق الاستمرارية من خلال الزيادة في الدخل، يمكن إعادة استثمار جزء منه من أجل السماح باستبدال الموارد وتجديدها وصيانتها، وكذلك الإنتاج

المستمر للسلع والخدمات والحفاظ على مستوى معين من التوازن يشمل ما يلي من العناصر: النمو الاقتصادي المستدام، وكفاءة رأس المال، والعدالة الاقتصادية، وتوفير وتلبية الاحتياجات الأساسية[10].

تعد التنمية الاقتصادية شرطًا ضروريًا لا يكفي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث لا يمكن بناء التنمية بدون الموارد الطبيعية والبشرية، ولا يمكن تحقيق رفاهية الأفراد واحتياجاتهم دون اقتصاد قوي، فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يدور حول الانعكاسات الحالية والمستقبلية للاقتصاد والبيئة، حيث يطرح قضية الاختيار والتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال استغلال الموارد الطبيعية، ووفقًا لهذا البعد تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية، مع مراعاة التوازنات البيئية على المدى الطويل[11].

2-البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على حقيقة أنَّ الإنسان يشكِّل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، وتقديم الخدمات الاجتماعية لكل من يحتاجها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في صنع القرار بحيث يشكل شفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي[12].

على الرغم من عدم الاهتمام بالبعد الاجتماعي مقارنة بالبعد البيئي، أو حتى الاقتصادي إلا أنَّه يعد أساسيا للعديد من الجهات المهتمة بمجال الاقتصاد بالدرجة الأولى، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث يهدف البعد الاجتماعي إلى تلبية احتياجات الأفراد وتحقيق هدف العدالة الاجتماعية من خلال تشجيع مساهمة جميع الهيئات الاجتماعية في مواضيع الصحة والإسكان والاستهلاك والعمل والتعليم والثقافة، وتشمل عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم و الرعاية الصحية، وكذلك مشاركة المجتمعات في اتخاذ قرارات تنموية تؤثر على المساواة والإنصاف، ويجب ملاحظة أنَّ نوعين من الإنصاف هما:

الإنصاف للأجيال القادمة، والإنصاف للأشخاص الذين يعيشون اليوم، من خلال إيجاد فرص متساوية مع الآخرين في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية لذلك تهدف التنمية إلى تحسين التعليم وتوفير الفرص، وتقديم المساعدة للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية للمرأة، ولجميع شرائح المجتمع[13].

3-البعد البيئي:

تعد البيئة من الشروط الأساسية والضرورية للنشاط البشري بشكل عام، والاقتصادي بشكل خاص، حيث أنَّها أهم عنصر للتنمية وأحد أهم أبعاد التنمية المستدامة، والتي تسهم في تعريفها والبعد البيئي هو تحقيق الرفاه الاقتصادي للأجيال الحالية والمستقبلية معًا للحفاظ على البيئة وحمايتها، وهو الحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، والتنبؤ بما قد يحدث للنظم البيئية نتيجة لعملية التنمية بغرض الاحتراز والوقاية[14]. ولذلك يجب مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها عن الاستهلاك والنضوب، ولكن في حالة تجاوز هذه الحدود يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني، والتلوث وسوء أنماط الإنتاج ونضوب المياه وقطع الأشجار وتآكل التربة، ويركز على قاعدة استقرار الموارد الطبيعية، وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجدِّدة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي غير المتجدد.

والتوازن البيئي يعد المحور الضابط للموارد الطبيعية التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة بكافة جوانبها، وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرًا أساسيًا في أي نشاط تنموي، يؤثر على اتجاهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها حفاظاً على سلامة البيئة[15].

مما سبق ووفقًا لهذه الاستراتيجية فقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة قضية متعددة الأبعاد، تتجاوز حدود تخصص علمي واحد، حيث أنَّها قضية يهتم بها الاقتصاديون وعلماء البيئة والاجتماع وعلماء السياسة، ومن ثم فمفهوم التنمية المستدامة يختلف بطريقة أو بأخرى بين مختلف التخصصات العلمية، ومع ذلك فمن الممكن إنشاء إطار عام لتعريف ومناقشة مفهومها ومن خلال رؤية شاملة تنص على أنَّ مفهوم التنمية المستدامة يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في التفكير التنموي، من خلال رفض فكرة النمو الاقتصادي غير المترابطة مع المتغيرات التي يمكن أنْ تحدث في المجالات الاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية من خلال التطوير الصحيح يأخذ في الاعتبار الترابط بين أبعاد تلك المجالات.

ثالثاً: إشكاليات التنمية المستدامة

تكمن إشكاليات التنمية المستدامة في النقاط التالية:

1- **تكدّس الدّيون والفقر:** تستنزف الدّيون التي تتكبدّها الدول أكثر من نصف الدّخل القوميّ لها، ممّا يتسبب بالفقر للشعوب.

2- **انعدام عنصري الأمن والآمان:** تُعدّ الحروب الداخلية مع غياب الأمن أمراً مُستنزفاً للأموال في الدّول التي تعاني من سباق التسلّح والحروب الداخلية.

3- **تدنّي مستويات الإمكانيّات التقنية والخبرات الفنيّة وتراجعها:** نظراً لتوجّه العقول المفكّرة في الدول إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة، ويعود الأمر بالسّلب على خطط التّنمية.

4- **سوء الأوضاع الاقتصاديّة وتفشي البطالة بين فئات المجتمع:** إذ يساهم ذلك في إضعاف التّنمية الاقتصادية.

5- **الانفجار السكانيّ:** يتسبّب النموّ السكاني الكبير بإرهاق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعية[16].

6- **عدم الاستقرار السياسي:** لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، والحروب الأهلية أو الانقلابات العسكرية، كما أنَّ التغييرات

المتكررة في الحكومة (أي تغيير الوزراء بشكل مستمر) تؤدى إلى تضارب في السياسات وبرامج التنمية ونقص الاستمرارية في أنشطة التنمية، وكلها أمور تتعارض مع التنمية المستدامة.

7- **الفساد والتواطؤ:** الفساد والتواطؤ بين النخبة والسياسيين في السلطة مع رجال الأعمال تعيق أنشطة التنمية، بجانب الافتقار إلى المسائلة وإهدار المال العام، والافتقار إلى المؤسسات الديمقراطية الشعبية والمشاركة في صنع القرار.

8- **غياب التخطيط السليم:** تستلزم التنمية المستدامة اعتماد نهج وخطط تتطلَّب تفاعلا متعدد التخصصات، يشمل جميع الوزارات والدوائر الحكومية ذات الصلة، والتي يجب أنْ تعمل بطريقة متكاملة وفي وقت واحد، وبتناغم في عملية التخطيط، كما تتطلب التنمية المستدامة دمج الشواغل البيئية بشكل أفضل في البرنامج في مرحلة التخطيط، وهذا يستلزم تدريب وتوجيه لجميع المعنيين.

9- **السياسات والاستراتيجيات غير المناسبة:** يجب تجسيد الاهتمام بالبيئة في سياسات واستراتيجيات التنمية، بمعنى آخر يجب صياغة السياسات فيما يتعلَّق بالأهداف المراد تحقيقها ويجب أنْ تهدف الاستراتيجيات التي سيتم اعتمادها إلى مجموعة من الخيارات الاستراتيجية البديلة التي تضمن الحفاظ على الموارد وتعزيز جودة قاعدة هذه الموارد قدر الإمكان.

10-**الدعم القانوني والتشريعي لبرامج التنمية:** هناك حاجة إلى حوافز اقتصادية وصكوك قانونية وتشريعية لدعم مشاريع التنمية، التي تحظى فيها جودة البيئة والمحافظة على الموارد بأولوية عالية، وعند غياب هذه الأدوات سيكون من الصعب ضمان تحقيق الحفاظ على الموارد والجودة البيئية، واتخاذ التدابير اللازمة لفرض الامتثال.

11- **القيود التكنولوجية:** تتطلَّب التنمية تطبيق العلوم والتقنيات المناسبة للحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها ومعالجتها والاستخدام الرشيد لها، معظم البلدان تفتقر

إلى الكوادر المدربة في العديد من المجالات، ولا تمتلك القدرة المؤسسية على إنتاج التكنولوجيات وتكييفها لجعلها مناسبة لتنفيذ برامج التنمية.

12- **القيود الاجتماعية والاقتصادية:** تشمل القيود الاجتماعية والاقتصادية أوجه القصور في التعليم والتدريب، والظروف الاقتصادية غير المواتية، وقيود الدعم المالي، حيث تتطلَّب التنمية المستدامة التعليم البيئي على جميع المستويات وتطوير مناهج مناسبة في العلوم والتكنولوجيا تتضمن مختلف جوانب حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها[17].

مما سبق ذكره يجب على أنظمة الحكم في الدول العربية بشكل عام، وفي المجتمع الليبي بشكل خاص إذا كانت جادة في تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة عقباتها، إعادة صياغة اتجاهات التنمية ومسارها بما يساعدها على الاستفادة المتبادلة من القدرات والإمكانيات الموارد المتاحة لهم ككتلة إقليمية قادرة على الاستمرار والتواصل وتطوير التعليم التكنولوجي وتضييق الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل بما يتوافق مع التطور العلمي والتكنولوجي، وهذا يتطلب توفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة تحمي الشرائح الوسطى والفقيرة وتحافظ على حقوق الإنسان الأساسية وتلتزم بقيم العدل والمساواة وتحافظ على استقلال الوطن وأمنه وتؤمن مستقبله ومستقبل أجياله.

الخاتمة:

1- لا تركز التنمية المستدامة على مفهوم محدد، بل لها عدة مفاهيم منها المادية والاقتصادية والحالة البشرية والبيئة والعدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية، وتعرف التنمية المستدامة بمعناها الشامل والعام على أنَّها نشاط شامل لجميع القطاعات سواء في الدولة أو المنظمات أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص، أو حتى بين الأفراد، حيث تتشكَّل عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، وفهم الواقع وتغييره للأفضل، والتخطيط الجيد للمستقبل من خلال الاستغلال الأمثل للإنسان، والموارد المادية والطاقات، بما في ذلك المعلومات

والبيانات والمعرفة التي يمتلكها المقيمون حول عملية التنمية، مع الحرص على الإيمان المطلق بأهمية التعلم المستمر واكتساب وتطبيق الخبرات والمعرفة، ولا تقتصر التنمية على جانب واحد، أو مجال واحد فقط من الحياة، بل تشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والإنسانية والنفسية والعقلية والطبية والتعليمية والتقنية وغيرها، بحيث تهدف بشكل أساسي إلى رفع و تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وضمان حياة أفضل للأجيال القادمة.

2- من بين أبعاد التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المستدامة، يظهر البعد الاجتماعي خاصة كبعد جديد لقياس مستوى التنمية، من خلال التركيز على زيادة كمية الإنتاج، من خلال ضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، سيؤدي استمرار السلوك البشري إلى تغييرات من شأنها أنْ تنعكس على الجنس البشري وتهدد استمراريته، وبالتالي لا يمكن أنْ تستمر البيئة في اعتبارها تابعة للاقتصاد كما يفعل معظم الاقتصاديين، ولكن يجب اعتبار النظام البيئي الأعلى، والنظام الاقتصادي هو نظامه الفرعي، في نطاق ما يشمل إعادة تنظيم الحياة اليومية وإعادة هيكلة الاقتصاد على جميع المستويات وفي جميع القطاعات، أي في جميع دوائر الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

3- تمثل مشاكل التنمية المستدامة في المجتمع الليبي قيوداً على جذب الاستثمارات، وركود القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، وضمانات عدم التأميم والمصادرة، والحق في استرداد رأس المال وتحويل الأرباح، ومعوقات نقص وتخلف البنية التحتية أو قاعدة رأس المال الاجتماعي، وتخلف القطاعات الخدمية (النقل والمواصلات) مَّما يؤدي إلى انخفاض العائد المتوقع، إضافة إلى قلة الكوادر البشرية المدربة على العمل الإداري، وعدم وجود قاعدة عمالية ماهرة بالإضافة إلى المناخ الفكري والأيديولوجي السائد، ووجود تيارات متطرفة تؤثر على حالة الاستقرار السياسي، وضعف الأمن وتفشي الفساد.

التوصيات:

1- ضرورة إدراج المفاهيم البيئية في مكونات المناهج والكتب المدرسية.

2- دعم خطط وبرامج العمل الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، وزيادة دخل الفرد وتعزيز دور المرأة.

3- بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب المناسب والإدارة السليمة للموارد البشرية.

4- دعم مؤسسات الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية مالياً وفنياً، لتتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي.

5- العمل على دمج المرأة في عملية التنمية المستدامة وبخاصة في تنفيذ المشاريع وتخطيطها وزيادة وعي المرأة في مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخداماتها.

6- إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، بحيث تكون المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة لدخول السوق، ومنع دخول سلعة لا تراعي البعد البيئي عند إنتاجها للأسواق سواء المحلية أو الدولية.

7- ضرورة إعطاء السلطة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والتخطيطية بيد الوزارات والمؤسسات المعنية بالبيئة وهذا يؤدي إلى مشاركة المؤسسات البيئية في صنع القرار وبالتالي تقليل المشاكل البيئية ويحد من تدهور البيئي وزيادة استدامة النمو الاقتصادي.

8- اعتماد استراتيجية وطنية شاملة (استراتيجية التنمية المستدامة) بمشاركة جميع أفراد المجتمع الليبي من المؤسسات والهيئات العامة والمهتمين بمجال التنمية المستدامة.

9- إعادة النظر في التشريعات والقوانين السارية في المجتمع الليبي وتطويرها بما يشجع التنافس بين المناطق والمدن على الاهتمام بالتنمية المستدامة.

10- الاستفادة من الثروات والموارد الطبيعية في ليبيا من خلال التوسع في الاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.

هوامش البحث ومراجعه:

1- أحمد عبد اللطيف رشاد، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص 20.

2- أحمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2008م، ص 30.

3- سليمان محمد، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المهدية، العدد الثالث، 2015م، ص 42.

4- علي محمد ديهوم، المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، 2017م، ص 45.

5- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة التواصل، العدد 26، 2010م، ص 136.

6- مصطفى كمال، تأثير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله، مقالة العدد170، 2007م، ص 106.

7- الشحات ناشي، الملوثات الكيمائية وآثارها على الصحة والبيئة: المشكلة والحل، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2011م، ص 19.

8- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012م، ص 22.

9- سايح أبو زيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013م، ص 78.

10- خالد صالح عبَّاس، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان بين الإثراء الفكري والتحديات، مجلة جامعة بابل، المجلد 21، العدد1، 2013م، ص 617.

11- هاجر بوشعير، التنمية المستدامة، الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 04، العدد الخامس عشر، 2019م، ص 226.

12- عمر مخلوف، دور الترخيص الإداري في تحقيق التنمية المستدامة للتراث الغابي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 16، العدد01، 2019م، ص108.

13- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003م، ص 22.

14- شارلزد كوستاد، الاقتصاد البيئي، الكتاب الأول، ترجمة أحمد يوسف، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، 2005م، ص 5.

15- سوزان كالفرت، بيتر كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2002م، ص 423.

16- خالد زكي الدين، مفهوم التنمية المستدامة، العربية للاقتصاد والتجارة، 2007م، ص 434.

17- عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية والسائدة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد01، 2008م، ص 174.